نفي السلب المقيد بمعنى السلب المعدولي اي السلب في المرتبة وليس كك بل انما
الكلام في السلب البسيط كما فصله المحشي فيكون معنى العدم سلب المرتبة عن
الوجود سلبا بسيطا ورفعه سلب هذا السلب البسيط فتامل تحقيق المقام
ان انخ حاصله ان التناقض اذا اعتبر بين المفهومات فارتفاع النقيضين محال
مطلقا واذا اعتبر بين المفردات فيجوز ارتفاعهما عن مرتبة الماهية ضرورة كذب
الموجبات بامرها في تلك المرتبة وصدق سوالبها فاحفظ اذ كما ان
الالف تعليل لكذب الموجبات كلها معدولة كانت او محصلة وصدق السوالب باجمعها
جميعا فسلب العينية والجزئية عما عدا الماهية بالقياس اليها مصداق لتلك السوالب
اعلم ان كلام المحقق الدواني في حاشية القديمة لشرح التجريد صريح في اعتبار
السلب محمولا واحد النقيضين معدودا في تجويز ارتفاعهما وتصريحه لصدق السوالب
وكذب الموجبات يدل على ان النقيض اذا اخذ نقيضين لا لجواز ارتفاعهما
وان سلب العينية والجزئية مصداق لتلك السوالب لما انفس مفهومهما ومرجعهما فمن
اراد الاطلاع فليرجع اليه والتفكر فكانه يتبادر من مركان بعيد انخ اشارة
الى ان هذه الاغراض مما ينبغي ان لا يسمع لان ما قاله اجلة المتاخرين مبني على اعتبار
السلب محمولا لان التناقض قد يقع بين المفردات بحسب الصدق على شيء واحد
ايضا فالكاتب واللاكاتب مثلا متناقضان وكذا الموجود والمعدوم فاذ جعلا محمولين
كانا من العوارض المسلوبة عن مرتبة الماهية والمعترض قد غفل عنه وجزم بانه

والاول مخالف

انتهى منه

بغير صدق السلب البسيط وسلبه الملزوم للوجود وهو اجتماع النقيضين لا ارتفاعهما
وهذا وهم بطلان لان سلب السلب عنده اما في قوة السالبة المعدولة او السالبة
السالبة المحمول وعلى كلا التقديرين لا يكون نقيضا للسلب البسيط بل للسلب
الثابت الذي هو من العوارض المسلوبة عن تلك المرتبة فلا يجامعه صدقا
وصدقه مع السلب البسيط ليس باجتماع النقيضين ولا نم ان صدق سلب
السلب بحسب ظرف يلازم الوجود في ذلك الظرف حتى يلزم من صدق الموجود
وسلبه البسيط اجتماعهما وبهذا ظهر فساد قول المعترض ان الارتفاع من
السوالب كلها كاذبة كالموجبات بخلاف الا دبار عنهما فالحق ان السوالب
كلها صادقة وموجباتها كاذبة واما احتمال كون سلبه السلب بمعنى رفع
العقد السلبي المستلزم لصدق الايجابي فقط كما سياتي ان شاء الله تعالى
فمستنكر جدا انخ اي عدم اعتبار التناقض بين الوجود والعدم واعتباره
بين العدم وعدم العدم مستنكر جدا لان العدم رفع الوجود فهو نقيضه
بالاجماع فيكون الوجود نقيضا للعدم بمعنى انه مرفوع به لان التناقض
من النسب المتكررة فالمعتبر في كون الشيء نقيضا لشيء كونه سلبا له او مسلوبا
وكون عدم العدم ايضا نقيضا للعدم غير مسلم عند تلك الاجلة الا اذا اخذ العدم
المضاف اليه سلبا ثابتا وهذا لا يفيد المعترض كما فصلناه فتذكر ورود السلب
تحقق انخ جواب سؤال مقدر وهو ان العدم بمعنى سلب الوجود سلبا بسيطا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)